الخلاصة

ان جريمة الإرهاب من اخطر الجرائم التي تهدد المجتمعات برمتها وان الدولة بصفة رئيسة تلتزم أقصى ما في وسعها للحيلولة دون وقوع مثل هذه الجرائم، فإذا وقعت الجريمة كان عليها واجب تعويض الضرر بسبب الاعمال الإرهابية ، إذ أن حمايتهم واجب شرعي قبل ان يكون واجب قانوني فقد تناولنا من خلال الدراسة تسليط الضوء على هذه القوانين الخاصة بالشهداء من خلال شرحها نظرياً ، وبعدها النزول الى الميدان واختيار عينة من ذوي الشهداء لمعرفة مدى الحماية القانونية هل وفرت هذه القوانين الحقوق المادية والمعنوية في الواقع التطبيقي، وهذا ما أخذت به اغلب تشريعات الدول التي تقرر منح مزايا ومكافآت مالية تكريماً للتضحية التي قدموها في سبيل الدفاع عن الوطن وحفظ أمنه اذ ان التعويض في العراق قد مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تعويض من استشهد على يد النظام البائد الت أطلقنا عليها (الإرهاب الرسمي) لأنها كانت تمارس من السلطة بصفة رسمية من خلال استخدام القانون واداوته في ارتكاب الجرائم، ويمكن الاستدلال على هذه المرحلة من خلال قانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

المرحلة الثانية: وهي ما بعد سقوط النظام البائد بعد علم ٢٠٠٣ اذ افرز الواقع شهداء بصفة جديدة وهم شهداء الارهاب الذين استشهدوا على أيدي التنظيمات الإرهابية غير الرسمية اذ بدأ الاهتمام ينصب على ضحايا هذه التنظيمات والمتضررين منها من خلال إيجاد وسائل تكفل حماية ذوي شهداء الإرهاب (غير الرسمي) وهي تعديل قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩المعدل بالقانون رقم(٥٧) لسنة ٢٠١٥ ،واوضحنا ماهوا أساس التزام الدولة بتعويض هذه الفئة من المجتمع، ممهدين من خلال ذلك الى المنظور النظري لهذه القوانين في حماية ذوي شهداء الإرهاب، اذ تساعدنا هذه المعرفة العملية في الوقوف على اهم المشاكل التي يفرزها الواقع العملي في تطبيق هذه القوانين من خلال استنطاق هذه المفاهيم للوصول الى الاجراءات العملية التي وضعها القانون لوقاية وحماية الفرد من الأضرار التي سببتها جريمة الإرهاب وكان ذلك من خلال اجراء الاستبيان الى هذه الفئة المحمية وهي ذوي شهداء الإرهاب بنوعيه (الرسمي وغير الرسمي)وهل وفرت هذه التشريعات الحماية لهم ؟و من خلال النتائج التي توصلنا لها هي عدم توفير الحماية المعنوية بشكلها المنصوص عليها في القوانين، فضلاً عن أن هذا الاستبيان يهدف الى تعريف ذوي شهداء الإرهاب بحقوقهم والجهات التي يمكن الرجوع اليها في حالة عدم تنفيذ القوانين كذلك

تكسب هذه الرسالة اهميتها كونها محاولة لتبصير ذوي شهداء الإرهاب بكيفية حصولهم على حقوقهم وذلك من خلال تحديد القصور التشريعي في القوانين التي تنظم حقوق هذه الفئة ومحاولة حل المشكلة من خلال بناء قانوني متكامل يضمن عيش كريم لهم، ويمكن ان يكون من خلال توحيد القوانين وتشريع قانون موحد لجميع ذوي الشهداء لانهم جميعا في مركز قانوني واحد، ونعتقد ان تشريع قانون موحد يكون افضل في حماية هذه الفئة من المجتمع ، لان كثرة القوانين والقرارات والتعليمات تؤدي الى التناقض الواضح وضياع الحقوق وشل عمل السلطة التنفيذية في تنفيذهافضلاً عن ذلك الاستفادة من بعض تجارب الدول في حماية ذوي شهدائها او ضحايا الاعمال الإرهابية في هذا البحث ليكون منطلق للمشرع العراق في حماية ذوي الشهداء في الماضي والحاضر والمستقبل.